

17 يونيو
2019



دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT

أكاديمية أوظيفي القضائية

ورشة عمل حول :

التميز في إدارة جلسات المحاكم

منظور دولي مقارن بالتركيز على التجربة الامريكية

القاضي / اوران فريسنو وابتغ



هذه محمكتكم وهذا قضاءكم.. أنتم من سيرتقي بالقضاء إلى أعلى المستويات!

عرض مقدم للقضاة الإماراتيين

بقلم: المستشار أوران وايتنغ (قاضي متقاعد)

شكرا على منحي هذه الفرصة لمخاطبتكم اليوم. إنه ليسعدني ويشرفني كثيراً الحضور هنا للتحدث معكم.

لقد سنحت لي الفرصة مراقبة الإجراءات المتبعة في محكمة أبوظبي الابتدائية عن كثب، حيث تذكرت الأيام التي كنت أجلس فيها على المنصة في المحكمة الابتدائية في شيكاغو، وتذكرت محادثتي مع رئيس محكمة المقاطعة الشمالية في إلينوي الأمريكية، والتدريب القضائي الذي خضعت له.

وأود هنا أن أتشارك معكم بعض الدروس التي تعلمتها وبعض المعارف التي اكتسبتها خلال عملي كمحامي لأكثر من 20 عاماً حيث كنت مسؤولاً عن تمثيل عدة كيانات تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جذبها. وأعتقد أن هذه الدروس وهذه المعرفة مهمة وذات صلة لأنها تتوافق مع رؤية دائرة القضاء بأبوظبي.

رؤية دائرة القضاء في أبوظبي: التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة.

ترغب دولة الإمارات العربية المتحدة/ أبوظبي في توفير الراحة والاطمئنان للمستثمرين المحتملين والمتقاضيين والشركات وتعزيز ثقتهم في القضاء والدولة.

هذه الأهداف قابلة للتحقق:

لقد تشرفنا نحن القضاة الأمريكيين بتوثيق مجيئنا للعمل هنا في العديد من الصحف المحلية، وبعد ظهور المقالات بيوم واحد، نشرت صحيفة ذا ناشيونال في صفحتها الأولى مقالاً بعنوان "يمكن للقضاة الأميركيين أن يرتقوا بالمحاكم إلى المستوى التالي". على الرغم من أن كل شخص له الحق في رأيه، إلا أنني وبكل احترام لا أتفق مع هذا الخبر الافتتاحي.

إنه أنتم، ولسنا نحن القضاة الأمريكيين، من سيرتقي بالمحكمة إلى المستوى التالي. هذه محمكتكم ونظامكم القضائي. أنتم قضاة شباب وأذكاء وموهوبون ومحترفون ومجتهدون ومستعدون ومنفتحون ومتلهفون للتحسين. وأنا متحمس للغاية لأكون جزءاً من تطوركم والذي أتمنى أن يكون لفترة طويلة.

بعد تعييني في محكمة إلينوي العليا، طلبت المشورة من العديد من القضاة الذين صادقتهم خلال مسيرة عملي القانوني. وكانت المحادثة الأكثر إثارة مع القاضي رئيس محكمة المقاطعة الشمالية في إلينوي الأمريكية حيث قدم لي حكم ونصائح لا تقدر بثمن.

- شفافية واستقلال القضاء أمران حاسمان لوجوده. وواجب القاضي أن يعمل من أجل الناس.

- وإن أخلاقيات وسلوكيات القاضي، سواء كان داخل أو خارج المنصة، ذات أهمية قصوى. فواجبي تجاه جميع المواطنين الذين يمثلون أمامي هو تطبيق القانون على وقائع القضايا، دون تحيز أو تحامل. ولا يمكن للعوامل الخارجية أو الآراء أو العلاقات أو التهديدات أن تؤثر على قراراتي. وعلى الرغم من واجب النظر في الأدلة التي يقدمها الأطراف فقط، إلا أنني يجب أن أستخدم المنطق السليم عند ممارسة سلطتي التقديرية حيال الوضع المائل.
- وأخيراً، أنا مسؤول عن قاعة المحكمة. وبصفتي قاضي، يتعين عليّ إدارة قاعة المحكمة وإصدار جميع القرارات النهائية وتحمل المسؤولية عنها. ويمكنني وينبغي أن أصدر الأوامر في قاعة المحكمة؛ ومع ذلك، يجب ألا تتعارض هذه الأوامر مع قواعد الممارسة المعمول بها. وعلى الرغم من أنني سأعمل من أجل الناس، إلا أنني أنا، وليس الخصوم أو الخبراء أو الشهود أو أي شخص آخر، من سيبسط قاعة المحكمة.

إن متعاملي دائرة القضاء المستهدفين والجمهور والعملاء والمستهلكين والمستثمرين والأعمال التجارية يودون البقاء في منأى عن المخاطر، وهناك بعض العناصر الضرورية لضمان راحتهم وثقتهم. وهكذا يجب أن يتسم النظام القضائي والقضاة بأي مما يلي، أو على الأقل يُنظر إليهم كذلك:

الاستقلالية

استقلال القضاء هو المفهوم القائل أن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن فروع الحكومة الأخرى. أي على المحكم ألا تخضع لأي نفوذ غير لائق من فروع الحكومة الأخرى أو من مصالح الأطراف أو مصالح خاصة.

هناك عدة عوامل يمكن أخذها في عين الاعتبار عند النظر في الاستقلال: القيود المفروضة على السلطات الحكومية؛ غياب الفساد، انفتاح الحكومة، الحقوق الأساسية؛ النظام والأمن؛ إنفاذ اللوائح التنظيمية؛ العدالة المدنية وأنظمة العدالة الجنائية.

الشفافية

يعتبر الكثيرون أن الشفافية خاصة أساسية تتسم بها الديمقراطيات الحديثة، والتي من شأنها ضمان سيطرة المواطنين على الأمور العامة والمشاركة فيها. وينبغي أن تشمل الشفافية عملياً تمكين المواطنين من طلب الوصول إلى المعلومات العامة وواجب الحكومة بتقديم المعلومات وجعلها في متناول المواطنين على نطاق واسع.

كما أن تمكين المواطنين من مساءلة الحكومات عن هذه الالتزامات يعد ركيزة أساسية أخرى للشفافية. وتؤدي عمليات الأنظمة القضائية المنفتحة إلى زيادة تدفق المعلومات من القضاء إلى المجتمع، مما يمكن الجمهور من معرفة أدائها وأحكامها.

وتعتبر الشفافية مهمة بشكل خاص في المؤسسات القضائية لأنها تعزز المساءلة وتحراب الفساد وتساعد في القضاء على التعسف؛ وبالتالي تخلق المزيد من الاستقلال القضائي وتعزز ثقة الجمهور.

إن تطبيق سياسة الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة يعزز بشكل أساسي مستوى الثقة وشرعية القضاة وغيرهم من العاملين في النظام القضائي من خلال توفير المعلومات التي تمكن المجتمع من فهم عمل القضاء والتحديات والقيود. لا شك أن الشفافية تعمل على طمأنة المجتمع جوهرياً بتحقيق العدالة.

أفضل الممارسات الدولية الهامة بشأن شفافية القضاء

أولاً: الوصول إلى المعلومات الداخلية بشأن القضاء، بما في ذلك اختيار القضاة وتعيينهم، والإفصاحات المالية، وإحصائيات المحكمة.

ثانياً: أهمية نشر القرارات القضائية، التي تسهل وصول المواطنين والصحافة إلى المحاكم، وتشجع الامتثال بالقرارات، وتعزز الاتساق في صنع القرارات القضائية.

الوصول إلى المعلومات الداخلية بشأن القضاء

اختيار وتعيين القضاة

من المتعارف عليه منذ أمد طويل أن العملية المستخدمة لتعيين القضاة تعتبر عنصراً حاسماً في تعزيز مبدأ استقلال القضاء. إذ أن اتباع إجراءات تعيين تتسم بالشفافية والانفتاح يساعد على حماية القضاة من تأثيرات خارجية لا مبرر لها والتي قد تمارسها فروع الحكومة الأخرى أو مجموعات المصالح واللوبيات. وبالمثل، تساعد الشفافية في ضمان اختيار المرشحين الذين يستوفون المعايير الدولية الأساسية للمؤهلات، بما في ذلك المكانة المهنية العالية والمهارات القانونية والخبرة اللازمة.

بالرغم من عدم وجود آلية واحدة لاختيار القضاة، يجب أن تعكس العملية - كحد أدنى - بعض المبادئ الأساسية: إذ يجب أن تكون التعيينات واضحة وموضوعية وقائمة على أساس الجدارة وتتسم بالشفافية للجمهور وتلبي متطلبات المؤهلات القانونية. ومن المهم أيضاً أن تكون العملية مفتوحة لمدخلات مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات المهنية المرتبطة بالأنشطة القضائية، حتى يتمكنوا من تقديم آرائهم حول مزايا المرشحين. كما أن زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية التعيين القضائي تعزز ثقة الجمهور في القضاء.

الإفصاحات المالية للقضاة

هناك أداة أخرى تُستخدم على نطاق واسع لبناء الثقة في الإدارة العامة، بما في ذلك القضاء. وتتمثل هذه الأداة بالاشتراط على المسؤولين العموميين تقديم بيانات للإفصاح عن أصولهم ودخلهم. وتعتبر مثل هذه الإفصاحات عنصراً أساسياً في جهود مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. واقتراناً مع الحق في الوصول إلى المعلومات العامة، تسمح هذه الإفصاحات برقابة أفراد جميع سلطات الحكومة، بما في ذلك السلطة القضائية. ومن خلال مراقبة الأصول والمعاملات المالية، تساعد هذه البيانات في تحديد تضارب المصالح المحتمل ومنعها وتجنب جرائم إضافية مثل الرشوة والكسب غير المشروع.

إن التعرف على تضارب المصالح المحتمل له أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء السلطة القضائية، والذين قد يُطلب منهم الحكم في أمور عامة وتجارية مهمة تنطوي على مجموعة متنوعة من الأطراف. إن معرفة متى قد يكون لدى المسؤولين الحكوميين وحتى القضاة مصالح شخصية أو مالية متضاربة، يساعد جميع المسؤولين على تجنب المواقف التي تكون فيها أفعالهم موضع تساؤل، ويساعد الجمهور على تعزيز الثقة في أن هؤلاء المسؤولين يتصرفون في مصلحة الجمهور.

نشر إحصائيات المحكمة

يعد جمع المعلومات الإحصائية وتحليلها ومشاركتها طريقة أخرى مهمة لزيادة شفافية القضاء. إذ تتيح هذه المعلومات تحليل الأداء وتحديد الإنجازات والكشف عن المشاكل وتصميم استراتيجيات لحلها. ولذلك من المهم جمع وتبادل بعض المعلومات الأساسية عن أداء المحكمة.

إن إتاحة مثل هذه المعلومات الإحصائية للمواطنين لا يسهم فقط في تحسين شفافية الأنظمة القضائية بل يعمل أيضاً على زيادة من التفاعل بين المحاكم والمجتمع المدني. كما يتيح للمواطنين فرصة تعلم الإجراءات ومعرفة عبء العمل الملقى على القضاة.

الوصول إلى العمل الموضوعي للمحاكم

تتعلق الفئة الثانية من أفضل الممارسات الدولية لشفافية القضاء بزيادة وصول الجمهور إلى القضايا المعروضة على المحاكم والتوعية بنتائجها. إن تعزيز وصول الجمهور إلى القضايا يعد وسيلة مهمة لمواجهة تحدياً مزدوجاً يتمثل في التوعية بعمل المحاكم وكذلك تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات القضائية. ويشمل هذا الوصول إلى إجراءات المحكمة ونشر القرارات القضائية.

وصول المواطنين والصحافة إلى المحاكم

إن وصول الجمهور إلى المحاكم، حتى من خلال وسائل الإعلام، يعد أمراً هاماً لنشر العمل الذي يقوم به القضاء. ويمكن أن يشمل هذا على تسجيل جلسات المحكمة عن طريق الفيديو أو الصوت أو النص. وتغلب الصحافة دوراً أساسياً في إطلاع المواطنين على العمل الهام الذي تقوم به المحاكم، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تحظى باهتمام واسع من الجمهور، لأن المواطنين لا يذهبون عادة إلى المحاكم لحضور المحاكمة. وبالتالي، فإن وصول الصحافة إلى قاعات المحاكم - سواء كان ذلك شخصياً أو عن بُعد - يعد من الطرق الهامة لتسهيل توعية الجمهور بهذه العمليات ونتائجها.

نشر القرارات القضائية

بالإضافة إلى ذلك، يُعرف مبدأ العدالة المفتوحة على أنه عنصراً حيوياً في منع أي أفكار متصورة بشأن سرية العدالة وانعدام المساءلة، والتي قد تؤدي بدورها إلى انعدام الثقة وارتباك الجمهور. يمكن تجنب مثل هذه التصورات من خلال وصول الجمهور إلى القرارات التي يتخذها القضاء.

وبعد الوصول إلى قرارات محكمة النقض ذو أهمية خاصة لأن تلك القرارات تتجاوز القضايا محل النزاع لتؤثر على المؤسسات والإجراءات الحكومية على نطاق أوسع. قد تتناول هذه القرارات مسائل تتعلق بحقوق الأفراد أو التزامات الدولة وبالتالي تؤثر بشكل حاسم على طريقة فهم حقوق المواطنين وكيفية حمايتها. بالإضافة إلى ذلك، تعد القرارات التي تتخذها هذه المحاكم ذات أهمية حيوية لأنها تضع مبادئ توجيهية لتشغيل المحاكم الدنيا.

علاوة على ذلك، عند إتاحة الوصول إلى القرارات القضائية بسهولة للمواطنين وأصحاب المهن القانونية والمحاكم الأدنى، تتعزز الشفافية القضائية باتخاذ قرارات قضائية أكثر وضوحاً واتساقاً. إن زيادة الاتساق يعزز احترام القانون والالتزام به، وكذلك يعزز الثقة في سيادة القانون. كما أنه عامل حاسم للمستثمرين الذين يشعرون بالقلق بشكل خاص حيال إمكانية التنبؤ بنظام المحاكم.

الدعم القضائي الآخر

إن زيادة الشفافية القضائية لرصد وتعزيز المخرجات القضائية يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص في تعزيز تأثير القضاء ودعم ثقة الجمهور.

بالإضافة إلى ذلك، يعد التنفيذ الفعال والناجز للأحكام أمراً ضرورياً للحفاظ على ثقة الجمهور في المحاكم. إن النظم الفعالة لإنفاذ القرارات القضائية تمثل عنصراً حيوياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الأزدهار.

قابلية التنبؤ

أي اتساق الأحكام وقابلية الاستيعاب والمنطقية. تعد القدرة على التنبؤ بنتائج القضية أمراً مهماً في القانون. ولذلك يحتاج الناس إلى معرفة القواعد، إذ لا يمكنهم التخطيط ما لم يعرفوا القانون مسبقاً. من المتوقع أن يكون قضاء المحاكم الابتدائية محط اهتمام التنبؤ، لأنهم معنيين باتباع القانون أكثر من صنعه.

الكفاءة

ليس بالمعنى القضائي، رغم أن هذا مهم أيضاً. ولكن يقصد بذلك التعليم والتدريب والخبرة والحس السليم وفهم كل شيء قانوني.

بشكل عام، يمكن تقييم 5 كفاءات وسلوكيات قضائية:

1. التحكيم العقلاني

يوضح النزاهة ويعكس استقلالية العقل لاتخاذ قرارات حاسمة وعادلة وسليمة من الناحية القانونية والافتناع بالقرار المتخذ دون تحيز أو تحامل.

2. امتلاك وبناء المعرفة

التمتع بمعرفة دقيقة للسلطة القضائية والقانون والممارسة ذات الصلة واطهار القدرة والرغبة في التعلم والتطوير المهني. من شأن اظهار المعرفة بالقانون والإجراءات ذات الصلة تغيير القانون وتبني إجراءات وعمليات جديدة في المحكمة وفي التنمية الشخصية.

3. استيعاب وتوضيح المعلومات

القدرة على استيعاب المعلومات لتحديد المسائل الأساسية، والوصول إلى فهم واضح، واستيضاح الأمور المشكوك فيها من خلال الحصول على المعلومات من مصادر متعددة واستكشافها وترجيحها مع تجنب التفاصيل غير الملائمة وتطبيق القواعد والمبادئ القانونية ذات الصلة على الوقائع والمذكرات المقدمة.

4. العمل والتواصل مع الآخرين (ويقصد "بالآخرين" هنا كافة المتعاملين في المحكمة

والزملاء وموظفي المحكمة والأطراف الممثلين لأنفسهم والمحامين والشهود) - ويمكن أن يُطلق عليه أيضاً **المزاج** (وهو ما يُعرّف بطبيعة الشخص، خاصةً أنه يؤثر بشكل دائم على سلوك الشخص، ولذلك يجب أن يكون مزاج القاضي مناسباً لأهمية وظيفته).

أي القدرة على تسيير الإجراءات بشكل مناسب، والاعتراف بالاختلافات وتقديرها واستيعاب التأثير الأوسع للتواصل، وبناء العلاقات وإظهار مهارات تواصل جيدة، والقدرة على التحكم والتعاطف / الاحساس في بناء العلاقات باستخدام آليات تواصل فعالة سواء كان شفهيًا أو غير شفهيًا؛ وعرض الأدلة والمعلومات ذات الصلة أثناء العمل على القضية بكفاءة وفعالية للاستدلال المنطقي، والاحساس بالاحتياجات الخاصة لمختلف المجتمعات والمجموعات والمستضعفين لضمان فهم المعلومات المعقدة، واستخدام استراتيجيات مناسبة للحفاظ على السيطرة وتخفيف التوترات عند الحاجة. (أي التعامل بإنسانية).

5. إدارة العمل بكفاءة

أي القدرة على العمل والتخطيط بفعالية لتحقيق الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة (وقته الخاص ووقت المحكمة)، وترتيب أولويات مهامه لضمان الانتهاء من أعباء العمل داخل وخارج المحكمة بكفاءة، والاستجابة بهدوء ومرونة لأي تحديات قد تطرأ؛ والعمل على حل المشكلات بشكل مستقل مع امكانية التماس المشورة وتقديم المساعدة للآخرين عند توفر الموارد المتاحة، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا، لا سيما عند تولي مسؤوليات البحث.

الحيادية وعدم التحيز والانصاف

منح فرص متكافئة لكافة الخصوم، فالحياد القضائي يُعد عنصرًا أساسيًا للعدالة. إذ يُتوقع من القضاة أن يكونوا محكمين محايدين، لذا يتم الفصل في النزاعات القانونية وفقًا للقانون بدون أي تأثير أو تحيز أو تحامل أو ضغوط سياسية.

الأخلاقيات

يتم تحديد المعايير الأخلاقية للقضاة في الولايات المتحدة ضمن مدونة قواعد السلوك القضائي المعتمدة في كل ولاية قضائية. وتستند مدونات قواعد السلوك المحلية والفيدرالية على المدونة النموذجية لسلوك القضاة المعتمدة من قبل رابطة المحامين الأمريكية في العام 1972 والمعدلة في العامين 1990 و 2007.

القاعدة 1: ينبغي على القاضي صون نزاهة واستقلال القضاء
القاعدة 2: يتعين على القاضي تجنب الوقوع في أي وضع غير ملائم في كافة أنشطته أو الظهور كذلك

القاعدة 3: يجب على القاضي أداء واجبات وظيفته بعدل ونزاهة ودقة
القاعدة 4: يجوز للقاضي الانخراط في أنشطة خارج نطاق القضاء بما يتفق مع التزامات السلطة القضائية

القاعدة 5: يجب على القاضي الامتناع عن النشاط السياسي

خارج منصة القضاء

تنص القاعدة 1-2 على ما يلي: "يتعين على القاضي في جميع الأوقات التصرف على نحو يعزز ثقة الجمهور في استقلال القضاء ونزاهته وحياده، وعليه تجنب الوقوع بمظهر غير لائق". وهكذا، فإن مدونة السلوك القضائي تنطبق على كافة الأعمال التي يقوم بها القاضي، القضائية والشخصية، سواء كانت داخل المحكمة أو خارجها.

بشكل عام، كما هو موضح في القاعدة 3-1، يجب على القاضي ألا يشارك في أنشطة خارج نطاق القضاء تتعارض مع الأداء الصحيح للواجبات القضائية، أو تؤدي إلى رد القاضي بشكل متكرر، أو قد تبدو لشخص عادي أنها تقوض استقلال القاضي أو نزاهته أو حياده.

الأنشطة المجتمعية

بعد الانتخاب أو التعيين، قد يتفاجأ القاضي الجديد عندما يعلم أن بعض الأنشطة المدنية والخيرية التي كان يفخر بها عندما كان مرشحاً أصبحت محظورة بعد توليه منصبه القضائي. وحتى الأنشطة المجتمعية الجديرة بالثناء قد تؤدي إلى تحيز في السلوك المهني داخل وخارج المنصة؛ وتضم الأنشطة المجتمعية تولى المناصب الائتمانية؛ والأنشطة التجارية والمالية؛ والأنشطة السياسية؛ وقواعد السلوك؛ وتقنيات إدارة قاعة المحكمة؛ وإدارة الدعوى؛ واتخاذ القرارات.

يتعين على القاضي الجديد طرح الأسئلة التالية واتخاذ الخطوات اللازمة للالتزام بالمعايير الجديدة عندما يتولى السلطة:

- هل أنا عضو في لجنة حكومية لا تتعلق بالقانون أو النظام القانوني أو إقامة العدل (القاعدة 3-4)؟
- هل أنا عضو في منظمة تمارس التمييز الشنيع على أساس العرق أو الجنس أو النوع أو الدين أو الأصل القومي أو الاثنية أو الميول الجنسية (القاعدة 3-6A)؟
- هل أنا موظف في منظمة أو كيان يشارك في الإجراءات التي تعرض علي عادةً (القاعدة 3-7A(6) (أ))؟
- هل أنا موظف في منظمة أو كيان يشارك بشكل متكرر في إجراءات التقاضي في المحكمة التي أخدم فيها أو في أي محكمة خاضعة لاختصاص الاستئناف القضائي لمحكمتي (القاعدة 3-7A(6) (ب))؟

إذا كانت ستصبح قاضي في المستقبل وكنت قد شاركت في الماضي في جمع التبرعات للمنظمات الخيرية، فعليك مراجعة مدونة السلوك لمعرفة ما إذا كان بإمكانك مواصلة تلك الأنشطة وإبلاغ المنظمات بأي قيود جديدة لمنع الانتهاكات غير المقصودة لأحكام المدونة. فطبقاً للقاعدة 3-7A، لا يمكن للقاضي:

- السعي للحصول على المساهمات الخيرية إلا من أفراد أسرة القاضي أو القضاة الذين لا تمارس عليهم سلطة إشرافية أو استئنافية؛
- السعي للانضمام في المنظمات ما لم تكن منظمة معنية بالقانون أو النظام القانوني أو إقامة العدل؛ أو
- أن يتم تكريمه في حفل خيري أو ذكر اسمه ضمن برنامج الحفل أو السماح باستخدام لقبه فيما يتعلق بالحفل إلا إذا كان هذا الحفل يتعلق بالقانون أو النظام القانوني أو إقامة العدل.

"يُسمح للقضاة عمومًا بالمشاركة في أنشطة مالية، بما في ذلك إدارة العقارات والاستثمارات الأخرى لأنفسهم أو لأفراد أسرهم"، ومع ذلك تبقى المشاركة "خاضعة لمتطلبات مدونة السلوك". التعليق 3، القاعدة 3-11.

تتطلب القاعدة 3-11 B، على سبيل المثال، من القاضي المختار "الاستقالة من منصبه كمسؤول أو مدير أو رئيس أو شريك عام أو مستشار أو موظف في أي كيان تجاري" ما لم يكن هذا الكيان

:يتم تشغيله عن كئب من قبل القاضي أو أفراد أسرة القاضي" أو "مشارك بشكل رئيسي في استثمار الموارد المالية الخاصة بالقاضي أو أفراد أسرة القاضي."

علاوة على ذلك، يجب على القاضي المختار أن يتأكد من أنشطته المالية أو التجارية أو الربحية وعليه الانسحاب من أي نشاط (بموجب القاعدة 11-3 C):

- يتداخل مع الأداء الصحيح للواجبات القضائية؛
- يؤدي إلى رده وتنحيه بشكل متكرر؛
- يشرك القاضي في معاملات متكررة أو في علاقات تجارية مستمرة مع محامين أو أشخاص آخرين يُحتمل أن يمثلوا أمام المحكمة التي يخدم فيها القاضي؛ أو
- ينتهك أي أحكام أخرى من مدونة السلوك.

إدارة الدعوى بشكل فعال وناجز

تعد إدارة الدعوى مرحلة مهمة للغاية. لا توجد طريقة واحدة للتعامل مع قاعة المحكمة أو الدعاوى لكن هناك عدة استراتيجيات أثبتت فعاليتها.

على سبيل المثال، إن تحديد موعد لجلسة أولية تغطي القضايا المهمة يشكل أساسًا جيدًا.

تحديد الاختصاص والاتفاق على المسائل المحورية

وضع أطر زمنية واقعية وقابلة للقياس

مواعيد الإجراءات المستقبلية

التسوية

التحري

الطلبات

الجلسة النهائية ما قبل المحاكمة

تحديد المسائل القانونية وتضييق نطاقها

معاينة الأدلة

النظر في استخدام إجراءات خاصة

تنفيذ الإطار الزمني

مراقبة ونشر البيانات

وضع السياسات والممارسات الخاصة بالإجراءات وإدارة الدعوى

تحديد عبء العمل ووضع سياسات لضبط عبء العمل

يعمل محضرو الدعوى الأكفاء مع الأطراف ومحاميهم لتحديد مسائل النزاع الحقيقية وتحديد أفضل السبل للمضي قدمًا في حل هذه المسائل.

يُظهر محضرو الدعوى الأكفاء للأطراف ومحاميهم، من خلال أعمالهم الإدارية أنهم استغرقوا الوقت اللازم لفهم محور القضية التي تدور حوله، وأنهم على استعداد لاستثمار وقتهم لضمان الاستمرار في التركيز على مسائل النزاع الحقيقية في عملية ما قبل المحاكمة.

تتميز عملية إدارة الدعوى الجيدة بالشفافية فلا تكون مبهمه تجري أحداثها في كواليس قاعات المحاكم فقط. بدلاً من ذلك، يتفاعل محضرو الدعوى الأكفاء مع الأطراف ويرحبون بمشاركتهم - ما لم نقل يدعونهم أو يطلبون منهم المشاركة. وبهذه الطريقة، تتيح عملية إدارة الدعوى للأطراف ليس فقط الفرصة لسماع أقوالهم، بل توفر أيضاً فرصة لرؤية تحقق العدالة واحساسهم بذلك.

مناهج التنفيذ

هناك عدة طرق يمكن من خلالها إدارة الدعوى أو إدارة تدفق القضايا. يمكن وصفها بشكل عام على أنها:

1. الإقناع الأخلاقي - أي مهمة القاضي الذي يدير قاعة المحكمة بكفاءة، ولا تعتبر هذه القواعد رسمية. على سبيل المثال في قاعة المحكمة هنا، يقدم المحامي مخطط عام خطي لمرافعته.
2. الممارسات المحلية - أي الإقناع الأخلاقي المطبق على مجموعة من القضايا. عادة ما تكون مقيدة جغرافياً ولكن يمكن أن تستند إلى نوع القضية. على سبيل المثال، في كافة القضايا المتعلقة بالجرائم التجارية، يقدم المحامي مسودة بحافظة المستندات.
3. تفضيل الممارسات - وهو أمر أكثر رسمية يشير إلى تفضيل رسمي ولكن ليس إلزامي. على سبيل المثال، يجب على المحامي أن يقوم بالتأشير مسبقاً على الألة المستندية في قضايا الجرائم التجارية. يمكن تطبيق هذه الممارسة على منطقة محلية أو عامة. وخلافاً للممارسات المحلية، يتم نشرها عادة، وهي غالباً ما تصدر عن رئيس القضاة أو رئيس المحكمة.
4. توجيهات أو إشعارات الممارسة - وهي توجيهات رسمية لها قوة ملزمة. على سبيل المثال، يتعين على المحامي استخدام وقيود نموذج معين عند الموافقة بشكل متبادل بين الطرفين على تقييد نطاق التحري الأولي. وعادة ما تصدر توجيهات الممارسة من رئيس القضاة أو رئيس المحكمة ويتم نشرها.
5. التشريعات - وهي القرارات المتعلقة بإدارة الدعوى أو إدارة تدفق القضايا والتي يتم فرضها بشكل موحد من خلال تشريع قانوني.
6. قواعد المحكمة - وهي قواعد واسعة النطاق والتي يمكن أن تشمل على جوانب إدارة الدعوى وتدفق القضايا.
7. قواعد إدارة الدعوى - أي قواعد إدارة الدعوى المحددة التي يستنبطها القاضي.

استنتاج

أمل أن يكون هذا العرض قد عزز أو استكمل ثقتكم بهدف تقوية ممارسات المحكمة الأخلاقية والسلوكية والمهنية. أنتم تتمتعون بالسيطرة الكاملة على قاعات المحكمة ونظام المحاكم الخاص بك، ولذلك استمروا في السعي من أجل استقلالية القضاء والشفافية والإنصاف!